

كلمة ترحيب بسعادة محافظ بنك الإحتياطي بنيوزيلندا

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بضيوفنا الكرام من نيوزيلندا في دولة الكويت. إن زيارتهم لنا تستحق كل التقدير، لأنها تقوي من العلاقة الوثيقة القائمة فيما بين دولة الكويت ونيوزيلندا. كما أن زيارتهم لبنك الكويت المركزي تتيح لي الفرصة لأن ألفت الإنتباه إلى الوضع الراهن لإقتصادنا الوطني، وإلى التوجه الذي تسلكه السياسة النقدية في البلاد.

إن الوقت الذي تتم خلاله هذه الزيارة يعتبر وقتاً ملائماً، لأننا قد إنتهينا منذ فترة وجيزة، في شهر فبراير الماضي، من الإحتفال بالذكرى الخامسة للتحرير من الإحتلال العراقي الغاشم. ولكون نيوزيلندا إحدى دول التحالف التي ساهمت في تحقيق ذلك التحرير، فإنها ستظل تحظى على الدوام بكل العرفان والتقدير من جميع الكويتيين. يضاف إلى ذلك أنني على يقين بأن ضيوفنا الكرام بإمكانهم أن يتصوروا مدى صعوبة التحديات الهائلة التي كان علينا أن نواجهها، والجهود الحثيثة التي كان لا بد من بذلها خلال فترة الإحتلال وعقب التحرير، وذلك من أجل إعادة الإقتصاد الكويتي إلى مساره الطبيعي.

ولمواجهة تلك الصعوبات والتحديات التي أفرزها الغزو العراقي الغاشم، ولمراعاة عدّة إعتبرات مستقبلية ملحة، فقد تركّزت جهود دولة الكويت منذ التحرير في تعديل كل من معدل نمو وتركيبية الناتج المحلي الإجمالي من قطاع النفط والقطاعات غير النفطية، وفي تصحيح العجز المزمن في الموازنة العامة، وفي توسعة دور القطاع الخاص في مجمل النشاط الإقتصادي المحلي، إضافة إلى التخطيط من أجل أداء إقتصادي مستقبلي أفضل.

وفي هذا الصدد، وكأمثلة للتدليل على أن إقتصادنا الوطني قد قطع شوطاً طويلاً للعودة إلى مساره الطبيعي، فإنه من المناسب أن أشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) لدولة الكويت والمحقق منذ عام 1993، قد فاق المستوى الذي كان عليه ذلك الناتج خلال فترة ما قبل الغزو. وتشير بيانات أولية حديثة عن الحسابات القومية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) قد ارتفع في عام 1995 بمعدل سنوي بلغ 8.2%، مقارنة بمعدل 1.6% في عام 1994. وهذا الإرتفاع الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي لعام 1995، مقارنة بما كان عليه في العام السابق، قد نجم عن نمو في كل من قطاع النفط والقطاعات غير النفطية بمعدلات بلغت 10.9%، و6.6% على التوالي.

ولقد حقق الميزان التجاري لدولة الكويت في عام 1994 فائضاً بلغت قيمته 1.3 بليون دينار، ويعتبر هذا الفائض أعلى الفوائض التي حققها الميزان التجاري خلال فترة ما بعد التحرير. ويقدر الفائض في الميزان التجاري لعام 1995 بنحو 1.1 بليون دينار. يضاف إلى ذلك أن الفائض الذي حققه الحساب الجاري قد كان أيضاً ملموساً، ويقدر بنحو 889 مليون دينار في عام 1995، مقابل 797 مليوناً في عام 1994.

وفي رأيي، فإن ثمة أمرين آخرين مرتبطان بإقتصادنا الوطني، ويستحقان إهتمامنا، وهما:

1. أن سوق الكويت للأوراق المالية قد كان نشطاً خلال عام 1995، وسجل زيادات جوهرية في أنشطته، مقارنة بما كانت عليه هذه الأنشطة في عام 1994 . وهذه الزيادات قد بلغت نسبتها 226% في إجمالي قيمة التداول، و 259% في حجم الأسهم المتداولة، و 39% في الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم.

2. أن دولة الكويت قامت بسداد ما عليها من التزامات أجنبية بشأن القرض الذي أبرمته في الثاني عشر من شهر ديسمبر عام 1991 للحصول من السوق المالية الدولية على 5.5 بليون دولار. وهذا القرض يسد على سبعة أقساط ربع سنوية متساوية، إعتباراً من الربع الثاني من عام 995 . ولقد قامت دولة الكويت فعلياً بسداد الأقساط الأربعة الأولى وقيمتها 3.142 بليون دولار، وكذلك سداد الفوائد المستحقة عليها . أمّا الأقساط الثلاثة المتبقية (2.357 بليون دولار)، والفوائد المستحقة عليها، فإنها ستدفع في مواعيدها خلال العام الجاري.

وفي ضوء ذلك الأداء الإقتصادي الملحوظ، والإمكانات المستقبلية المتوقعة، والقدرة على سداد المديونية الأجنبية، فقد قامت وكالة تصنيف أهلية الإئتمان الدولية إيكا (آي بي سي إيه IBCA) بتصنيف دولة الكويت ضمن الفئة (A)، و (A₁) لكل من مخاطر الإئتمان طويلة وقصيرة الأجل على التوالي.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، فقد تطلبت جهودنا الأساسية الرامية إلى إعادة هيكلة إقتصادنا الوطني أن نعطي إهتماماً مناسباً لمواجهة العجز في الموازنة العامة، لأن ذلك العجز يعتبر أكثر التحديات خطورة، كما أنه مرتبط بسائر التحديات الإقتصادية الأخرى التي نواجهها خلال الأعوام الأخيرة.

وعلى صعيد السياسة النقدية ودور بنك الكويت المركزي، فإن هذه الزيارة تأتي عقب مناسبة الإحتفال باليوبيل الفضي لبنك الكويت المركزي. وإذا ما ألقينا نظرة سريعة على أعمال البنك المركزي خلال سبعة وعشرين عاماً منذ بدايته في شهر إبريل من عام 1969، فإن الدور الفعلي الذي قامت به السياسة النقدية لدولة الكويت خلال وعقب الظروف الإستثنائية الناجمة عن الغزو العراقي الغاشم لا يمكن أن ننساه، حيث أنه محفور في ذاكرتنا.

ولقد كانت الإشادة التي لاقتها سياستنا النقدية عالمياً بمثابة القوة الدافعة لنا لإنجاز المهام المتبقية، وبخاصة مهام المحافظة على الإستقرار النقدي من خلال أدوات نقدية أكثر فاعلية، وإجراءات رقابية متمشية مع المعايير الدولية . وهنا أود الإضافة بأنه من خلال فاعلية عمليات الدمج والمساهمة الأجنبية، فإننا نعمل جاهدين من أجل إيجاد وحدات مالية ومصرفية كويتية قادرة على الأداء المتميز، وعلى المبادرة والمنافسة الحرة، محلياً وخارجياً.

وفي خضم هذه الجهود الرامية إلى إيجاد وحدات مالية ومصرفية قادرة، أود أن أشير إلى أحدث البيانات المتوافرة عن أداء البنوك المحلية خلال العام الماضي . وهذه البيانات تظهر إستنتاجات جوهرية مشتقة من الزيادة التي بلغت نسبتها 5.7% (624.3 مليون دينار) في الميزانية المجمعة للبنوك المحلية، ومن الإرتفاع بما نسبته 32.8% (129.3 مليون دينار) في الأرباح الصافية المحققة لدى جميع البنوك

المحلية . كما بلغ متوسط معدل كفاية رأس المال في البنوك المحلية بنهاية عام 1995 نحو 28%، وهذا المعدل المحقق يزيد كثيراً عن الحد الأدنى العالمي والبالغ 8%.

وختاماً، وإذا ما نظرنا إلى العلاقات التجارية القائمة فيما بين دولة الكويت ونيوزيلندا خلال الأعوام الثلاثة الماضية، فإننا نلاحظ أن متوسط قيمة وارداتنا السنوية من نيوزيلندا قد بلغت 5.2 مليون دينار، مقابل 16.2 ألف دينار لمتوسط قيمة صادراتنا إلى نيوزيلندا. وتشير هذه الأرقام المتواضعة إلى أن ثمة فرصاً محتملة يمكن إستكشافها، وذلك لأغراض توسعة مجالات علاقاتنا التجارية المستقبلية.
